

جون لوك من الحرية والتسامح إلى تقريظ التسامح والحقوق الطبيعية

م. د. هشام محمد الشمري

جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد

قسم العلوم التربوية والنفسية

الملخص :

يهدف البحث إلى تدعيم ونشر قضية من أهم القضايا الإنسانية إلا وهي قضية التسامح ما بين الناس في جوهرها الوجداني وقالبها الإنساني وليس الافتراضي، وهذا ما يحتاجه الآن مجتمعنا العراقي الذي يعج بالخلافات الفكرية والمذهبية والتعصبية والتي أفقدته حلاوة طابعه الإسلامي الجميل في التسامح . فلا بأس أن يمثل لنا جون لوك مثلاً وعبره في التسامح وفي تقويض وتقريظ التسامح الطبيعي، فليس كل الحق في إصدار أفكار تُغيّر طابع ونكهة الأفكار الإلهية أو الطبيعية في التسامح، إنما التسامح هو أن يحترم المرء آراء غيره من أمور الدنيا والدين والصفح عن أخطائهم، كما أن التسامح هو ترك الناس وما هم عليه من عادات وتقاليدهم، فالواجب كل الواجب هو الجانب الأخلاقي في التسامح، كما إنه شيء نستوعبه في داخلنا وضائرنا كوننا بشر، ولكي نهتم بالتسامح لا بد من الجود بالحقوق ثم التسامح بعدها، كما وجب الفهم أن التسامح ليس مصدره غلبة القوي للضعيف، إنما هو قناعة يؤمن بها الإنسان على وفق دينه وضميره .

Abstract :

The research aims to consolidate and disseminate the case of the most important humanitarian issues, but an issue of tolerance between people, in essence, emotional and its template humanitarian and not the default, and this is what he needs now is our Iraqi rife with differences of intellectual and religious and fanaticism, which cost him the sweetness of nature, the Islamic beauty of tolerance, there is nothing wrong to represent us John Locke, for example, and through the tolerance and undermine and praise tolerance normal, it is not all right in the issuance of ideas to change the character and flavor of the ideas of divine or natural tolerance, but tolerance is to respect one's views of other worldly matters, religion and forgiveness for their mistakes, and that tolerance is to leave people and what are it from the customs and traditions in order to Highlands the ethical them, then it must all be is the ethical aspect of tolerance, as it's something comprehend in ourselves and our conscience because we are human beings, and to take care of tolerance has to be generosity rights and tolerance, then, also must understand that tolerance is not a source of predominance strong for the weak, but is convinced he believes in man according to his religion and his conscience .

المقدمة :

طرح جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) تحليلاً للظاهرة السياسية التي شكلت منعطفا خطيرا على واقع الحياة الاجتماعية من حيث الحكم المطلق وتعسف السلطة والتقييد المجرى على خضوع والانصياع وصولاً إلى العبودية في بعدها الاجتماعي على وفق الأحداث التي زامنت عصره، إدراكاً منه لضرورة دراسة المسألة السياسية من زواياها الاجتماعية والفلسفية والتشريعية، إذ اندرجت نظريته السياسية ضمن نظرية العقد الاجتماعي فهو في ذلك شغل مع كوكبة من الفلاسفة التي اصطلح عليهم التسمية بفلاسفة العقد الاجتماعي، حيث زعم على رفضه للملكية المطلقة وذلك تكبيل للحريات، فأقتضى أن يدلوا في دلوه على أن الشعب له الحق باختيار الحاكم، وبأن يعطي الشعب الحق في عزل الحكام إذا ما اقتضت الحاجة لذلك، جاعلاً من إبراز مفهوم المجتمع المدني في كتابه (الحكومة المدنية) الذي يوازى شأنه لذلك الشأن الحق الطبيعي لتكوين المجتمع على وفق سلطة القوانين وسلطة الأخلاق من أجل بقائه وحفظ الإنسان لذاته، مؤمناً بان الإنسان لا يخضع لقوانين العقد وحدها، بل القوانين مع فعل السلطة والقوانين الأخلاقية أيضاً، رافعاً من مبدأ الحرية من ذلك الأمر قاصداً العمل بمبدأ التسامح، مدركاً كل الإدراك أن التعصب والجبروت هو من المصادر الرئيسة لجميع المشكلات السياسية والدينية، وكذلك يؤدي إلى غياب التسامح بعينه فالنزاع المذهبي والديني يندرز بالتفرقة بين الناس، فقد طرح في كتابه (رسالة عن التسامح) المشكلة وحلها عن طريق أن لا ينبغي للحاكم العادل أن يتدخل إلا في ما يضمن السلام المدني، وعليه أن يمنح الناس حرية الاعتقاد فالحاكم ليس له حق التدخل في هذا المجال، فالدين أمر يخص الفرد وحده، رافعاً شعار أن الدين لم يوجد كي يحفز الناس علي التباغض والحقد وسلب الإنسان أمنه والاقنتال وسفك الدماء، وإنما وجد لكي يجعلهم متوحدين متضامنين فيما بينهم متسامحين مسالمين نابذين للعنف، كما وجد لتنظيم حياة الناس وفقاً للفضيلة والتقوى، بل انه أصر إلى أن التسامح ينبغي أن يكون المثل الأعلى للكنيسة نفسها، وعلى الرغم من تلك المناشآت والشعارات إلا انه في نهاية المطاف انحنى إمام لا تسامح الديني وتفريط تسامحه وصولاً إلى الهاوية والتطرف بل إلى التعسف . السؤال الرئيس لهذا البحث هل من الضروري والواجب على الإنسان الواعي المفكر أن يقوض التسامح حسب ما يقتضي سعيه فيه .

مبدأ المحافظة على الذات :

يُعد جون لوك من الفلاسفة الذين أحدثوا تغييراً جذرياً لحكم المجتمع في العصر الحديث من خلال سعيه في نظرية العقد الاجتماعي، وذلك لبقاء بني الإنسان في مأمن من الشر، إذ دعا إلى ربط الحق الطبيعي لجميع البشر بحالته الطبيعية على شكل صياغة تعاقدية يستجيب لها المجتمع، فارتبط الحق الطبيعي في هذه الحالة بالحرية المطلقة التي تتيح لكل فرد توظيف الوسائل كافة من أجل الحفاظ على بقائه، وبهذا ظهر الحق الطبيعي على خلاف صورته الأولى التي اقر بها البعض في الدفاع عن سلطة

القوي*، سعى لوك للحفاظ على البقاء طارحاً فكرة التعاقد في صيغتها البسيطة إلا وهي حفظ النظام وامن الإنسان بما فيها الحكام، وهذا ما أقر به هوبز قبل لوك إذ سمي بالحق الأول وهو حق البقاء أو المحافظة على الذات، الذي أشار إليه هوبز أن فكرة التعاقد هي تجسيد لفكرة الحق الإلهي ولكن بصورة أخرى تأخذ الطبيعة على عاتقها فرض القانون، في زعمه أن الأفراد في الطبيعة متساوون في الحقوق لأنهم متساوون في القوة والقدرات والكل يملك كل شيء، لان الطبيعة منحت كل إنسان الحق في كل شيء، ومن حقه أن يفعل أي شيء لبقائه واستمراره في العيش^(١) . وانبثق العقد الاجتماعي نتيجة إرادة الأفراد على التعاقد من اجل سلامتهم وامنهم وحفظ ذاتهم، لان الإنسان في حالة الطبيعة الأولى كان مقصور لحفظ امنه على حب الذات والأنانية والخوف، بعيداً عن السلام والقانون، فصور هوبز لنا الحالة الطبيعية هي صارع الكل ضد الكل والإنسان ذئب لأخيه الإنسان وهي وصف للحالة التي عاشها الإنسان البدائي، وهي حالة من الفوضى يسودها الخوف، فهي حالة يكون عليها الناس وما يمتلكهم من رغبة نحو القتال والحرب، إذ إن تفكير الإنسان كان مقتصرًا من اجل مصالحهم، وأفعال الغزو أكثر من تفكيرهم في متطلبات حفظ حياتهم، ونتيجة لذلك لا توجد طريقة معقولة يضمن بها الإنسان حياته ويحمي بها نفسه سوى بالعقد الاجتماعي .

رأى لوك على أثر تصور هوبز في العقد رؤية تكاد تكون قريبة منه مع مخالفته في بعضها، إذ شملت بعد ذلك مسار تطور نظرية العقد الاجتماعي وهي تتمة لمشوار مواطنة في ذلك تتضمن إرساء حقوق الأفراد بحكم القانون، ومنها ضرورة حفظ الذات، إذ دعا الأفراد إلى البحث عن نظام يكفل لهم أمنهم واستقرارهم ويحقق لهم مسعاهم في البقاء وكذلك يؤمن حريتهم لان مع التطور التاريخي لواقع الحكم المستبد، بدأ الواقع العملي يكتشف شيئاً فشيئاً، في إن هذه الأنظمة لا تمثل الخلاص النهائي للبشر ولا تكفل بشكل تلقائي تحقيق أهدافهم في البقاء والحرية، إذ رأى أن العقد الاجتماعي هو تعاقد الأفراد على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، عد هذا العقد الاجتماعي الأساس لنشأة الدولة، وامن ونظام الأفراد في تحقيق غايتهم من اجل البقاء، وهكذا نجد أن المشروع السياسي في العصر الحديث غلب عليه طابع الدعوة إلى إرساء دعائم وقوانين ذات طابع شملت التغيير التي فرضته ظروف أنظمة المجتمع القديم (الملكي والإقطاعي)، في حفظ حقوق الإنسان الإلهية والطبيعية على وفق العقد الاجتماعي ومنها حق الإنسان في العيش بكرامة وحقه في العيش بحرية . إلا إن لوك اختلف مع هوبز في التصور للحالة الطبيعية على وفق أبعاده الجلييلة في الحرية والبقاء بأسلوب مغاير لما وجدت عليه عند هوبز لان الأخير أعلن أن الشر هو لما ظهرت عليه الطبيعة البشرية من شرور، فحرب الكل ضد الكل ولد انعطاف وميل الإنسان للتخلي عن بعض ما عنده حتى يتحقق له البقاء، وإلا ستنتهي الإنسانية بسبب أطامعها فظهر لنا العقد الاجتماعي بصورته البسيطة مع استبدال الحاكم لتوفير الأمن وهي فرصة لتنظير الحكم المطلق، بينما رأى لوك أن حفظ الذات والحرية هي ممارسة الناس حريتهم الطبيعية بصورة كاملة لأنهم يتصرفون من ذاتهم بما يرونه ملائماً لهم لكونهم بشراً، فصور حالة الطبيعة على إنها حالة سلام وطمأنينة وأمان، تسود فيها حسن النية والمعونة المتبادلة بين الأفراد والمحافظة على الذات، إنها حالة تتميز بحرية تامة

توجه العقل الإنساني وتساعد على حفظ الحياة والممتلكات التي تشير إلى أن كافة الناس سواسية في الحقوق الطبيعية وليس لفرد أن يتميز بقدر منها أكبر من الآخرين، إذ أشار لوك لذلك (وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان فالجميع متساوون مستقلون، وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته، فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق، وأتى بهم إلى خصمه لأنه شاء ذلك، أتى بهم لكي يعملوا من اجله، فهو مالكمم الذي يوجههم كيفما شاء، ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته، ومن أجل هذا يجتمعون، ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، لذا تختفي مظاهر التبعية، التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على الآخرين، والإضرار بهم، ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير) ^(١) . ومادام الناس يولدون بلا مورثات عقلية فهم في الأصل سواسية لا يفرق بينهم إلا نوع تربيتهم، فهو قانون طبيعي له حدود، وحدوده هو قوة الإدراك العقلية التي يتمتع بها كل إنسان ليمنع عنه الاعتداء، إذ جسد لوك ذلك من خلال تقديم العقد الاجتماعي إلى السلطة بثلاثة قوانين يدعم بها حفظ الذات والدخول في مجتمع يخضع لحكومة عليا^(٢) ، وليكن هذا الإدراك مسيطراً عليه بالقانون لأنهم سيدركون مقدار النفع الذي يتحقق من استعمال عقولهم في تكوين الحقائق وتكوين الأحكام^(٤)، ولكي نسعى جاهدين إلى ذلك لابد لنا من عقد حتى يؤمن لنا ذلك، ولأن العقد صاحب السلطة الأولى فلا بد من أن يؤسس على الرضا في الحياة السياسية^(٥) ، وبغية الوصول إلى أسمى معاني الإنسانية ألا وهي حفظ ذاتهم بعيداً عن الصراع من خلال تنازل كل واحد من الأعضاء الذين هم أفراد الشعب عن سلطته الطبيعية من اجل بقائهم وبوساطة هذا نصل إلى الحق على هيئة قانون يخدم الجميع ويصبح المجتمع مجتمع أحرار^(٦) .

وعلى الرغم من أن الناس يعيشون وفقاً للقانون الطبيعي متساوون وأحرار إلا أن لوك لا يستبعد في هذا النظام العجيب أن يظهر فيه من لا المعقولة ولا المنطقية إذا تم تصور على وفق ذلك ضمن ما يتيح منحه للفرد من سلطة، إذ أشار لوك لذلك بقوله (في ظل هذا النظام العجيب الذي يمنح كل فرد سلطة تطبيق قانون الطبيعة اعتقد انه من غير المعقول أن يصبح الناس قضاة يفصلون في مشكلاتهم الخاصة فهناك حب النفس، ذلك الحب الذي يجعل المرء يتحيز لمصلحته الخاصة ولمصلحة أصدقائه ومن ناحية أخرى فإن العاطفة والرغبة في الانتقام، وحدة الطبع، سوف تجعله يغالي في أحكامه، ويستنتج عن ذلك الاضطراب وسوء التنظيم)^(٧) ، ومن هذا وجب وجود الاتفاق المتمثل بالعقد بين الأفراد والذي يضع الأمور في نصابها وهذا ما يجعل من هذه المسألة نقطة التحول التي تحول بين جميع الناس، والتي عدّها لوك أن الإنسان لا يستطيع أن يظل ذلك المسالم والآمن في الحالة الطبيعية، بل يحتاج إلى العقد، فهو في نهاية المطاف لا يختلف عن هوبز لأنهما في النهاية ، أي لوك وهوبز يصلان إلى نتيجة واحدة وهي أن الإنسان أناني بطبعه، ويحتاج إلى المجتمع والعقل كي يديره (فإله الذي جعل العالم مشاعاً لجميع الناس، قد أعطاهم العقل أيضا ليستخدموه فيما يمكن أن يعود عليهم بالفائدة)^(٨)، هذا هو مدار فكر لوك السياسي والاجتماعي في تكون المجتمع، فسواء كانت السلطة بيد الملك أم غيره فالعقد يعلو على كل الأفراد فمسعى لوك في طلب العقد الاجتماعي يتأرجح بتأرجح قوة قانون الأعظم وهذا القانون هو أساس

نظريته عن حكم الأغلبية^(٩) ، وبهذا لا توجد سلطة استبدادية لان الاستبداد خراب للعدالة الاجتماعية انتفى بالقوة، وبذلك فصل عن طريق العقد الاجتماعي بين الكنيسة في مسعاها لحكم الملك الذي هو ظل الله في الأرض وبين إرادة الملك بالحكم الوراثي، وبدأ التنظير لحكم النخبة وإتباع الدين العقلي .

ويرى لوك ومن يدلوه في نظرية العقد الاجتماعي على أن العقد أو الاتفاق كان هو الأساس الذي بنيت عليه عملية الحفاظ على الذات وبقاء الإنسان، والعقد هو ذلك الاتفاق الذي يأتي بين الأفراد الذين قدروا العيش في أمان، بمقتضى أن أصل البقاء في المجتمع هو العقد الاجتماعي، يرى لوك أن العقد عبارة عن اتحاد يؤلفه الأفراد من أجل راحتهم وسلامتهم والتسامح فيما بينهم كي يتبادلون المنافع ويتجنبوا الأخطار، وهذا جزءاً من مساهمته في معارضة النظام الاجتماعي والسياسي القائم في زمنه، ما هو إلا باعث لتشجيع الاتجاهات الثورية التي قامت من بعده وتطوير أفكارها في التنمية الاجتماعية والحراك الطبقي وفي تطهير السلوك الأخلاقي للناس من الفساد الاجتماعي نحو الألفة والاجتماع والتسامح، وان ما قد يعيد الثقة والطمأنينة إذ يحسب له في هذا بأنه جعل العقد الاجتماعي الفعل الذي يصبح به الشعب حراً وتشكيل ملامح الإنسان الحديث، وهذا ما اختلف فيه لوك عن هوبز من خلال التعاقد من اجل اجتماع الناس برضا الذي يحقق المساواة التامة^(١٠)، إنه جعل العقد الاجتماعي باعثاً لترسيخ الأمن والاطمئنان في المجتمع من خلال تعاقد الشعب مع السلطة للعيش في الجماعة ثم حفظ البقاء والنظام^(١١) ، كذلك سعى لوك من خلال العقد الاجتماعي على التأكيد بأن الضمان والباعث الأول للحرية المطلقة للإنسان ليتمكن أن يعيش وسط المجتمع في مودة وانسجام وتسامح، في أن تتقلد النخبة مقاليد الحكم ومن هم أغلبية^(١٢) ، ويرى لوك أنه في حال أدخلت هذه الوسائل برضا الأفراد المشتركين لتنظيم علاقاتهم يكون التغيير قد تم وتسامح بات حقيقة لا يمكن نكرانها، أي الانتقال من حالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي المدني^(١٣)، الذي يحفظ الإنسان من كل العواقب التي يفقد بها حياته، لان أساس قيام المجتمع المدني هو في قيام حكومة مدنية يرى لوك فيها كيفية حماية السلطة للحقوق الطبيعية للأفراد المتمثلة بحق البقاء على قيد الحياة وحق الحرية وحق الملكية وحق المساواة .

مبدأ الحرية :

الحرية على إطلاقها تعني التجرد من كل ما يقيد القول أو الفعل أو السلوك أو التصرف من كل ما يوجب أو يترتب شيئاً على الإنسان، وهي مسؤولية تجاه الذات أو تجاه الآخرين، والواقع الإنساني في العصر الحديث ليس مجرداً من كل هذا كثر أو قل للحرية^(١٤) . وكما إن الحرية لا توصف ولا تحدد ولا يمكن عدّها جزءاً من الطبيعة الإنسانية بل أكثر من ذلك فكيف فهمها جون لوك في جوهرها الفلسفي ؟ ، ربما يصح القول إن الحرية هي كلمة مرادفة لكلمة الاختيار وليس الفكرة الأساسية هي الحياة الشخصية فحسب، بل الشؤون العامة، لا بل في ثقافة الإنسان وتعليمه، ويمكن القول أن الإنسان لا يستطيع أن يختار شيئاً لم يسمع به من قبل، إن الجهل يضيق الحرية والمعرفة تخلقها^(١٥)، وعلى هذا الأساس فإن

منبع الحرية هو المناقشة النقدية التي هي أساس الفكر الحر لكل فرد، وهذا يعني من ناحية ثانية، أن حرية الفكر مستحيلة من دون حرية سياسية، ويعني ذلك أيضاً أن الحرية السياسية شرط مسبق للاستعمال العقلي لكل فرد^(١٦). وهذا لا يمكن نكرانه وليس الإنسان فرداً يعيش في حالة طبيعية بدائية متحررة من القيود، فرأي لوك في الحرية غير مطلق، فهي الحرية في ظل القانون يتمتع بها الفرد في ظل تنظيم القانون كونه يعيش في مجتمع، حتى لا تفسر أن الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان كل ما يريد وإنما حرته في حدود التنظيم السياسي لأنه جزء منه، إلا أن الإنسان ولد حراً وله الحق أن يتمتع بحريته الطبيعية^(١٧)، فقد عبر لوك عن رأيه بالحرية الطبيعية مع الأخذ بالاعتبار أن الإنسان كائن الاجتماعي، ويترتب عليه الوقوع تحت سلطة قانون المجتمع، بقوله (الحرية الطبيعية للفرد تعني عدم خضوعه لأية قوة على وجه الأرض أو الوقوع تحت سيطرة السلطة القانونية أو السماح لأي مخلوق يفرض إرادته عليه، إلا قانون الطبيعة وما يمليه من الأحكام، وحرية الفرد في المجتمع تعني عدم خضوعه لغير السلطة القانونية القائمة، دون الاعتبار لأي سيادة أو أرادة مستعدة من قانون آخر، وعندئذ يصبح للحرية معنى مغاير)^(١٨)، وعليه فالحرية مقيدة عند لوك بأمر القانون الموضوع من قبل السلطة، ودرجة ما يتمتع به الفرد من حرية أو مدى الضوابط الاجتماعية المفروضة عليه يتوقف على التنظيم الاجتماعي الذي هو عضواً فيه، فعندما نقول إن الإنسان حر، نقصد بذلك انه حر في شيء ما، أن الحرية المطلقة لا وجود لها في فلسفة لوك الاجتماعية والسياسية والفكرية، وهي شيء خرافي داخل المنظومة الاجتماعية لان الحرية عنده تتوقف عندما تبدأ حرية غيرك^(١٩)، حتى الطبيعة نفسها قد وضعت حدوداً للحرية وقوانين لقوانين الإنسانية الفطرية في كونه حر^(٢٠)، لذا يعتقد لوك أنه بعد رضا الناس على الدخول في المجتمع المدني، فإن المجتمع المدني لا يسمح لهم بأن يظلوا على حريتهم التي كانوا يمتلكونها في الحالة الطبيعية وكما وجدوا سابقاً عليه في الحالة الأولى أي الحالة الطبيعية، مما يترتب عليه أن يكونوا الناس تابعين لهذه السلطة الجديدة، التي بدورها تضمن تبعيتها لأفراد المجتمع، ومعنى ذلك أنه إذ لم يلتزم الإنسان إلا بما يتفق مزاجه فإنه سيظل حراً كما كان، ولا يفعل إلا ما يراه مناسباً له بأن يظل في حياة الطبيعة المجردة وهذا غير ممكن في المجتمع، وعليه لا يمكن للإنسان المجتمع أن يعيش على فطرته وإنما على وفق الضوابط القانونية التي لا تعني تعدياً على الحرية^(٢١)، فهل نفهم الكبح على الحرية هو واقع حال على كل إنسان حسب رأي لوك لها؟ انه يرى أن الحرية حق من أهم الحقوق الطبيعية التي قامت السلطة من أجل تأمينها، على أساس القوانين الطبيعية التي مؤداها أن ثمة قوانين طبيعية تحكم حياة البشر وتجمعاتهم وأنشطتهم، وتنظمها بصورة تلقائية. ويمكن لأي فرد أن يكتشفها باستبطان ذاته، ليجد مثلاً أنه في تصرفاته وعلاقاته وتعاملاته الاجتماعية محكوم بقوانين طبيعية التي هي: قانون المحافظة على الذات، وحفظ النوع وقانون التعاون مع الآخرين وقانون الحرية والتسامح، كما ميز لوك بين هذه القوانين الطبيعية وبين حالة العدوان، سوء النية، والعنف والرغبة في التدمير على أنها مفارقة التي شبهها ما بين حالة الطبيعة وحالة الحرب، إذ أشار إلى ذلك (فهؤلاء الذين يستجيبون لدواعي العقل في حياتهم مع الآخرين دون الحاجة إلى سلطة خارجية يحتكمون إليها، إنما يؤكدون مظهر الطبيعة، على حين أن

القوة، أو إعلان الرغبة في استخدامها، تعني وجود حالة الحرب، وتتمثل هذه الحالة في التطلع إلى إثارة أو حافز يعطي الفرد حق الحرب حتى ضد أي معتد، رغم وجوده في مجتمع ورغم كونه زميلاً له، وعلى ذلك فاللص الذي لا يمكنني الإضرار به إلا عن طريق القانون نظير سرقة لكل ما امتلك، يمكن إن اقتله إذا سرق مني حصاناً أو معطفاً، لأن القانون الذي وضع للمحافظة على كيان لا يمكن أن يتدخل لتأمين ضد القوة الراهنة والتي إذا فقدت فلن يمكن استعادتها^(٢٢)، وعليه فإنها محكومة بقوانين طبيعية، أي بحدود تلقائية طبيعية ومعقولة، أبسطها أن قدرة الفرد على العمل محدودة بهذه القوانين الطبيعية الفطرية التي هي من خلق الله للكون، فلا بد أنها خيرة، ويجب على السلطة أن تركز إليها ولا تحاول عرقلتها بقوانين وضعية من صنع البشر . فمطلب لوك من الناس أن ينهوا ويتوقفوا عن ذلك، ويعيشون في ظل المجتمع، ويتساوون أمام القانون^(٢٣)، فمن هنا سعى لوك للتنازل عن الحرية ولكن لا يكون تنازلاً كاملاً أو مشروطاً، حيث أن الفرد يتنازل بشكل جزئي عن حريته بمقدار ما يتلاءم مع تكوين السلطة، وما يتناسب مع المصلحة العامة وبذلك يحتفظ الأفراد بشيء من الحرية التي كانوا يمتلكونها في الحالة الطبيعية، وهذه الحرية لا تكون للدولة فيها أي طرف لأنها حرية سبقت تكوين العقد .

إن من حق أي شخص أن يستعمل حريته في إيجاد ذاته وإبراز قيمته وتحمل مسؤولية وجوده، لا بل أن يستعمل ذاته لإيجاد حريته وتحمل مسؤوليته أيضاً^(٢٤)، إن هذا النظام الذاتي التتويري في العصر الحديث رفع من مقدرة الإنسان لأنه يرى أن لا يوجد أحد يجبره على أي تصرف، إن للطبيعة فضائلها الخلقية، كإعلاء الذات الفردية، من غير أن تنكر للمدنية والمجتمع الذي يذوب فيها فردية الفرد، وانضوائه في الجماعة هو انضواء حر^(٢٥)، فكأنها تكون قد جمعت في بناء واحد الأطر الطبيعية مع الفضائل الأخلاقية التي يتطلع إليها وهي: إعلاء حرية الفرد وتقديس الجماعة، أو التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع، وهذا ما يسعى إليه الفكر الإنساني والفعل الإنساني عند لوك، فالحرية على وفق مفهومه علاقات وردود الفعل الداخلي في أن يكون سيد نفسه، وهي تجريد إرادته على نفسه وان يتحكم بأهوائه بنفسه، لدرجة إن المرابي يفقد سلطته على ربيبه^(٢٦)، أنها الحرية على نحو ما يختبرها الإنسان المنتبه في داخله ومن دون قيام الحاجة إلى الانتقال إلى إظهارها في مظهر خارجي ليدركها به الآخرون، هي خبرة باطنية^(٢٧)، فالإنسان الفاضل لن يسلك دائماً بحسب منفعة المادية بل إن ما يعمله يكون دائماً في وفاق مع المنفعة الأخلاقية، فحضور الإنسان خالص إمام ذاته يجعله حراً، وهو في سعيه لحرية، من حيث إرغامه على أن يصنع نفسه، إن وجود الإنسان في ذاته يجعله حراً وان يختار نفسه^(٢٨) .

كان مبرر لوك في ذلك إن وجود دولة تحمي الحقوق والحريات الفردية، وبالذات حق الملكية وحريتها، في كونها حقاً طبيعياً، وإن جعل الحريات والحقوق الطبيعية في إطارها اجتماعي والتصرف بهما سيجعلنا اجتماعيين وكلا بحسب ما تقتضيه مصلحة الجماعة ولاشك إن ذلك كان يعدّ تحولاً خطراً في العقل الأوربي^(٢٩)، فالحرية في نهاية المطاف ليست مسألة معرفية تخص الأفراد فحسب، بل هي شيء نفعه مع مجتمعنا، لكونها هي نحن، أنها المرادف الطبيعي لوجودنا الاجتماعي، ولهذا لا يمكن إن تفهم فهما

حقيقيا بمعزل عن ممارستها ممارسة فعلية مع الواقع، وهذا يجعل سائر محاولات فهمها في ضوء أي شيء يقابلها محاولات لا جدوى منها ولا طائل من ورائها^(٣٠) .

مبدأ التسامح :

مثلما ارتأى لوك في سعيه للحرية وارتكازها على القانون، رأى أن التسامح هو شأن تلييه السلطة التشريعية والتنفيذية مع الكنيسة، فقد أنطلق لوك في بحثه عن التسامح في ضوء القانون مؤكداً حق الإنسان عبر القانون في التسامح الديني والدنيوي، من خلال إبراز دور كل من الدولة والحاكم والكنيسة وسعيها في المساواة والتسامح واعزاً أهميته في مدى ارتباطهما بالعدالة من خلال تطبيقه من قبلهم، وليس سلطان الدين هو من يحقق ذلك فقط، فقد شرح ذلك في كتابه (رسالة عن التسامح) ما يعنيه التسامح من تساهل ومسامحة ومساهله والصفح عن مخالفة المرء حتى عن تعاليم الدين أيضاً ببعديها المعرفي والأيدولوجي، حيث رأى لوك أن التسامح ما يوصف به الإنسان من ظرف وأدب تمكنه من معايشة الناس على الرغم من اختلاف آرائهم عن رأيه كما هو تغاضي السلطة بموجب العرف والعادة عن مخالفة القوانين التي عهد إليها في تطبيقها^(٣١) ، ساعى لوك في مطلع كتابه هذا مذكراً بدور الدين أولاً في تمييزه بشأن التسامح حيث وظيفته الأساسية هي جوهرية تتعلق بقواعد الفضيلة والتقوى ومن خلال تنظيم حياة الناس (فالدين الحق لم يتأسس من أجل ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنسية، ولا من أجل القهر، ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى، فكل إنسان يحمل شعار المسيح ينبغي عليه، أولاً وقبل كل شيء، أن يشن حرباً على شهواته وردائله، وذلك لأنه من العبث أن تكون مسيحياً دون أن تكون حياتك مقدسه وان يكون سلوكك طاهراً)^(٣٢) ، فقد ظن لوك أن الطريق والسبيل الوحيد للتسامح في حضرة الدين يتم على وفق خبرتنا بالسلوك وتفاعلنا مع الآخرين، إذ رأى لوك أن قواعد الفضيلة والتقوى ليست فطرية، لأن من عادة البشر أن يسلكوا حسب المصلحة الشخصية وحسب مبدأ المنفعة وتجنب الخسارة وتعظيم الثروة والسعي نحو اللذة وتجنب الألم، فإذا كانت الفضيلة فطرية لرأينا كل الناس فضلاء، لكن الأمور تسير عكس ذلك، وإذا كانت فطرية لرأينا الناس يمتلكون تعريفاً واحداً واضحاً و متميزاً عن الفضيلة^(٣٣) ، في حين أن مفهوم الفضيلة ظل منذ عصر اليونان وتألق الفلسفة فيه غامضاً، ولا يمكن أن تكون الفكرة الغامضة والتي ليس عليها اتفاق في تعريفها فطرية، كما رأى إن المبادئ الأخلاقية هي أيضاً ليست فطرية، ذلك لأن كل أمة لديها مبادئ أخلاقية خاصة بها ومختلفة عن باقي الأمم والتي تحكم ببشارة الرسول والتي هي على مستوى عالي من الثقة والإطمئنان^(٣٤)، بل إن الشعوب المختلفة تعتنق مبادئ أخلاقية متناقضة وذلك سببه الانقسامات القائمة بين الملل، وهذه الملل هي التي أوجدت تعدد والتضاد والتناقض في أخلاق الناس حتى باتت العائق الدائم إمام خلاص النفوس^(٣٥) ، ولذلك سعى لوك إلى تثبيت الدعائم الأخلاقية التي أساسها التسامح في الدين في شتى الأمور ومنها عدم الانصياع إلى مبدأ القوة في المعتقد أو الاعتقادات التي مصدرها السيف والنار والتي تجبر الناس على اعتناقها والانتماء إليها بالقوة، فهي خاطئة وغير مجدية للجانب الأخلاقي

والتي تناقض جميع الدعوات السماوية والتي تحاول في فعلتها هذا إن تحول الآخرين وتجبرهم على الاعتراف بما لا يؤمنون به بدعوى أن عقيدتهم كاذبة فهذه الأفعال تناقض العقل وتترك التسامح خلفها وهذا أمراً غير أخلاقي أبداً^(٣٦) ، وعلى ذلك سعى لوك بان يخرج بقانون ينظم مبدأ التسامح ليشمل الناس كلها على وفق مبدئين هما : مبدأ روح الدين ومبدأ مقتضيات العقل الإنساني، معللاً فيه أنه ليس من حق احد أن يعتدي باسم الدين على إي حقوق مدنية لان الله وحده هو من يفرض واجبات الدين على الناس ولم يفوض أحداً من خلقه في ذلك، كما إن جوهر الدين يستمد من خلال الإقناع العقلي فهي قوة داخلية كامنة في ذات الإنسان، إذ أشار إلى ذلك (إن التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة في أمور الدين يتسق تماماً مع العهد الجديد الذي أتى به السيد المسيح، كما يتمشى مع مقتضيات العقل الإنساني الحق، حتى إنه لأمر غريب عند الناس أن يكون امرؤ أعمى إلى الدرجة التي لا يرى فيها ضرورة التسامح ومزاياه في ضوء ساطع كهذا)^(٣٧) ، إن هذين المبدئين هما اللذان يدللنا على معنى آخر يحمل أساس واسع من التحامل ضد التسامح في حال إذا غابا عنا هذين المبدئين فيصبح معلوم لدينا ظهور مفهوم اسمه التعصب، إذ يرينا هذا التعصب وبالخصوص التعصب الديني الذي يدعو إلى الهيمنة والسيطرة على الغير الذي هو شأنه تعطيل لحقوق الإنسان والتسامح، إن أيديولوجيا التعصب في نظام الديني ارتقى إلى مستوى كبير أصبح يشير إلى حدوث أزمة، فلا بد من محاولات للتغلب على هذا التعصب في رأي لوك على وفق شيوع جوهر التسامح الذي أوصى به دين الله، لأنه يرى أن من يدعو إلى التعصب هم هؤلاء رجال يمارسون القسوة ولا ينتمون إلى المسيحية في شيء لأنهم يقومون في هذه الأعمال من اجل مصالح وهمية بإطار ملون جذاب حتى ينالوا الثناء على عملهم هذا بوصاية الأمير والطاعة إلى دينه، فكان لوك يشير في ذلك على أن الناس على دين ملوكهم فأرتى على وفق ما بينهما من حدود فاصلة بين التسامح والتعصب بالتبنيه، فأشار لوك إلى ذلك (من اجل هذا كله ينبغي التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين، وتأسيس الحدود الفاصلة والعادلة بينهما، وإذا لم نفعّل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي تنشأ على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر، من جهة، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى)^(٣٨) ، وعلى أثر ذلك ربط ثانياً فكرة التسامح بعد السلطة الدينية في السلطة المدنية بعناية دقيقة مؤكداً على الغاية الإدراكية والموضوعية والمعرفية في ضوء القانون الذي يجب أن يأخذ دوره جيداً في الحياة المدنية وعلى وفق مبدأ التسامح، وقبل كل شيء معرفة ما يتوجب علينا فعله وما يجب ألا نفعله من حيث لا يجوز للحاكم المدني أن يتدخل إلا فيما يؤمن السلام المدني وممتلكات رعيته، إذا إنه يعطينا الوسيلة الفكرية لتجنب كل خلاف معه، ويعطي للآخرين نفس الوسيلة مؤكداً على ذلك (إن واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين، بلا استثناء، لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم، ولكل فرد على وجه الخصوص، بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية، أما إذا حاول احد أن يغامر وينتهك قوانين العدل والمساواة التي تأسست من اجل الحفاظ على هذه الأشياء)^(٣٩) . سعى لوك إلى تمييز بين واقع المجتمع المدني وواقع الهيكل الحكومي أو السلطة من

ناحية أن الناس ينضمون إلى المجتمع المدني والسياسي لكي ينطوون تحت قناعة قانون ثابت ولكي يتم ذلك فلا بد من تشريع سلطة وتشريع قانون لها لأن الناس في الدول كلها معرضون للخطأ، سواء كانوا حكاماً أم محكومين^(٤٠)، حيث إن المجتمع بدون حكومة لا يمكن أن يفعل شيئاً، كما لا بد للهيكل السلطوي من قمة وهذه القمة تتمثل بالحاكم، فقد شرع واجبات للحاكم المدني حتى يتم تطبيق القانون، بلا استثناء، لتحقيق العدالة والمساواة ولكي يكون الحاكم عادلاً ينبغي عليه أن يكون مسلحاً بسلطة رعاياه وقوتهم من أجل معاقبة من ينتهكون حقوق الغير^(٤١)، ولكي يدعم لوك الحاكم العادل من تحقيق مصالح الشعب وجب على الحاكم النظر في اعتبارات محكومة بهدف واحد هو رعاية الشؤون المدنية وتنميتها، ولكي يؤمن لوك بتلك المساعي للحاكم ألزمه بثلاث اعتبارات مخلصها: إن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم لأن الحاكم ليس مفروضاً من الله وللتمييز الدقيق بينهما أي بين مهمة الحكومة المدنية وبين مهمة السلطة الدينية، إن الحدود بينهما لا تقبل لأي تداخل، كما إن رعاية النفوس ليست من شأن الحاكم المدني لأنه يحكم بمقتضى سلطة برانية، على حين إن الدين ينشد إقناعاً داخلياً أي أن رعاية نجات نفس كل إنسان أمرٌ موكول إلى الله ولا يمكن أن يعهد بها إلى أية سلطة، فلإنسان السلطة العليا المطلقة في الحكم لنفسه في أمور الدين، كما أوعز في الاعتبار الثالث وجود حقيقة واحدة وطريق واحد إلى السماء دون اضطرار عن التخلي عن نور عقولهم والاستسلام لإرادة الحاكم، ويجب ألا تُتهم المذاهب المخالفة للمذهب السائد في الدولة بأنه عصيان عليها، كما رأى إن هذا الطريق يزداد ضيقاً عندما يملك بلد واحد وحاكم واحد الحقيقة، والغرابة تزداد عندما يزداد الأمر ولا يتلاءم مع مفهوم الإلهية أن يدين الإنسان بسعادته ويزداد ألمه من ذلك التعصب، هذه الأسباب تجعل من الحاكم مع أسباب أخرى مدنية تخص تنمية البلاد والعباد أن يكون غير متسامح وهذه في جملتها وأساسها حماية الأشياء المتعلقة بهذا العالم وبحكمه ليس إلا، كما رأى لوك أن الكنيسة عبارة عن جماعة حرة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله وبأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله^(٤٢)، فلا فائدة من استعمال القوة لحمل الناس على سلوك المستقيم نحو النجاة حسب ظنهم، وذلك لأنه لا يمكن لأي إكراه أن يجعل إنساناً يؤمن بصد ما يقتنع به في ضوء عقله واقتناعه، وإن كان قد يحمله على الإقرار باللسان فذلك الشيء ينقاسمه مع المنافقين، ولن يفعل شيئاً في عبادة الله من لا يحكم ضميره في أن العبادة التي يتطلّبها الله ويقبلها، ويصف لوك المخالفين في الرأي وفي العقيدة بأنهم أفراد يتبعون ضمائرهم وقناعاتهم بإخلاص ولا مجال في هذه الحالة لاستخدام القوة القاهرة كي يغيروا آراءهم ولكن علينا أن نحاول إقناعهم بأن يصيروا أصدقاء للدولة وإن لم يكونوا أبناء الكنيسة السائدة في المجتمع^(٤٣)، هذه الأمور الدنيوية تتكلم بالرضا من الله عندما نشاهد التسامح مرفوعاً من شأنه، إن الحوار الدائر حول طبيعة الدولة والحاكم والكنيسة وأصلهم وهدف حياتهم السياسية في واقع لوك أدى إلى الدخول في طبيعة فهم لوك للتسامح وسعيه في تحديد واجبات كل من الحاكم ورجال الكنيسة والى علاقة الأفراد بالحاكم والكنيسة وعلاقة بعضهم بعضاً للوصول إلى ما هو أفضل للدولة، ومن الملاحظ أن خطوات تأسيس مفهوم المجتمع المدني برزت هنا

من خلال كافة المعطيات الإنسانية لها، لأنها رسمت مفاهيم نابذة في التصور الحديث والمعاصر على أن الدولة تنظر إلى نفسها كأمة عند النظر في علاقتها الخارجية مع غيرها من الدول، لان حالة الحرب هو عداء خارجي لا يتحقق إلا إذا مهدت له أسبابه الداخلية، وهنا الأمر يتعلق بقدر نظرته لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي فاعتلاء قضية التسامح في المنظور الفكري لجون لوك ركزت في طرح قضية التسامح لعدم زعزعة الاستقرار الداخلي وتقاديا ليهيجان الأسباب الداخلية أيضا^(٤٤) ، ولكي يتسنى لنا فهم حقائق ودلالات ومعطيات التسامح فلا بد من معرفة معطياته التاريخية ولكي لا نسهب بالمنظور التاريخي نذهب إلى العامل الرئيس لذلك إلا وهو نتيجة الصراع بين الكاثوليكية، وبين الذين تمردوا على مفاهيم الكنيسة الضيقة، التي كانت تتحكم في الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية، نتج عن هذا الخلاف مجموعة رفعت شعار التسامح كحل للمشكلات، وبذلك تكون قد خرجت من الجلد الديني الضيق، إلى رحابة الحوار الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي نجم عن التطورات التاريخية الموضوعية التي حدثت في بلدان أوروبا الغربية، ويرى أيضا من التسامح هو أن يكشف عن الوهم الكامن في الأنظمة السياسية التي تزعم أنها تتسم بالتسامح وهو زيف فيها، أن كلاً من السلطة والكنيسة إذا اقتنع كل منهما بالبقاء في داخل حدوده سيتحقق أولاً للدولة الرفاهية الدنيوية مبتعدة عن شبح الحرب، وثانياً الكنيسة تشغل بروح الدين السامي فإنه من المستحيل أن يحدث بينهما خلاف، ويتحقق مفهوم التسامح على المستويات المترتبة داخل المجتمع^(٤٥) .

سعى لوك أن يطرح للتسامح واجبات شاملا في ذلك لكل إنسان في إطار حكم الحاكم ودور الكنيسة موضعاً فيه روح التسامح، لأن أصل التسامح هو بمجملته عمل جماعي يعبر عن قاعدة أساسية التي يبني عليها المجتمع لأنه مصمم من قبل الله عندما خلق الإنسان وهيئة كي يكون كائناً اجتماعياً يميل بالضرورة للتعايش مع أقرانه من الكائنات، وعليه فإن ألفة المجتمع يأتي من خلال أقرار الأفراد بضرورة وجوده عن طريق السلطة وتعاليم الدين، وبإقرار ما لكل منهم من حقوق وواجبات تجاه الدولة، كان طموح لوك في ذلك كغيره من المنظرين، الوصول إلى نظرية صالحة لكافة الأزمان تخص التسامح، كما إن هدفه تمييز كل سلطة ضمن المنطوق المحدد لها ضنا منه أن الإرادة الاجتماعية في قضية التسامح تعطي دوراً ديناميكياً للتماسك الاجتماعي، انه لاحقاً إعطاء الأهمية القصوى في اختيار الطرائق الحديثة فيما بعد لدراسة المجتمعات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ومن خلاله حدد واجبات التسامح على النحو الآتي : أولاً : اعتقد إن أية كنيسة ليست مكلفة، بحكم واجب التسامح بالاحتفاظ بأي إنسان في حضنها، يصر رغم التنبيهات على الخروج على قوانين المجتمع، لأن هذه القوانين هي أساس الرباط الاجتماعي، ساعيا فيها لوك محملاً في رسالته على رجال الدين، خاصة، في لجوئهم إلى السلطة المدنية في أمور العقيدة لأن ذلك يكشف أطماعهم في السيطرة الدنيوية وهم بهذا يساندون نوازع الطغيان لدى الحاكم^(٤٦) ، ثانياً : ليس من حق أي شخص، بأي حال من الأحوال، إن يحقد على شخص آخر من شأن المتعة الذاتية لا لسبب إلا لأنه ينتمي إلى كنيسة أخرى أو يؤمن بدين آخر، فكل الحقوق والامتيازات

التي تخص هذا الشخص من حيث هو إنسان أو من حيث هو مواطن من اللازم أن تكون محفوظة له دون أن تنتهك، فلوك يسخر من اتهام المخالفين للمذهب السائد في الدولة بأنهم أسباب للفتنة والعصيان، وإذا تم التعامل معهم بتسامح فسوف نضع معايير للعدالة والمحبة والإحسان، لا بل يجب أن نضيف أيضاً السماح لهم لان الإنجيل يوصي في ذلك، وعليه يجب أن نوقف ما يتعرض له المخالف من اضطهاد وتعذيب فتهدأ الفتنة، بل يجب ممارسة حياتهم العادية ولا يجوز استبعاد وثني أو مسلم أو يهودي من الدولة بسبب دينه^(٤٧) ، ولذلك حمل لوك على واجبات التسامح في أن أي قضية لا بد من أن يصاحبها الوصف الذي هو نوع من أنواع التفسير، فقضية التسامح في العلوم الاجتماعية تتعرض في أغلب الأحيان لعوامل ذاتية صرفة تفسر على ما يروق للناس في ذلك، لان الدوافع الإنسانية تحتاج دائماً إلى تفسير معين، ولان السلوك الإنساني في المجتمع لا بد له من معايير ثابتة حتى تشمل العدالة على المحبة والتسامح، فكان من أجدى بنا أن نخص التسامح بتلك الصفات والواجبات، وهي إشارة وجهها لوك على الذين لا يملكون الحجة الرادعة فلا الأفراد ولا الكنائس ولا الدولة لديها أي مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية والخيرات الدنيوية بدعوى الدين^(٤٨) .

تسامح لوك هو تفريط التسامح والحقوق الطبيعية :

إن التسامح هو أن يحترم المرء آراء غيره من أمور الدنيا والدين كما يفهم انه اعتقاد لمحاولة فهم الحقيقة من جوانب متعددة، وكما يفهم أن الحقيقة لا يمكن أن تختزل في عنصر واحد، والوصول إليها لا بد من عناصر مختلفة بوجوب الاعتراف لكل إنسان بحقه، وذلك يؤدي إلى فهمنا على مختلف الآراء إلى معرفة كاملة وكلية، حتى يتسع فهمنا على أن التسامح هو ترك الناس وما هم عليه من عادات وتقاليد كي نجود بأخلاقنا عليهم ولا نجعلها منة عليهم فالواجب كل الواجب هو الجانب الأخلاقي فيه وذلك يعطي احترام لذاتنا ولجميع الذوات للشخصية الإنسانية ولكي نستوعب أن التسامح هو ليس حق من حقوق البشرية كما هي الحرية والكرامة والعدالة والمساواة إنما هو شيء نستوعبه في داخلنا كوننا بشر، في حين إن الحقوق التي ذكرت لها واقعتها الخارجي ولكي نهتم بالتسامح لا بد من الجود بالحقوق الخارجية أولاً ثم يأتي التسامح، كما لا بد إن نفهم أن التسامح ليس مصدره تغالب في القوى أي بمعنى من سلطة أعلى إلى أدنى لا، إنما هو قناعة يؤمن بها الإنسان على وفق ضميره وعليه سندرج بعض الأمور التي غفل عنها لوك وهي مدعاة إلى تفريط التسامح إذا صح التعبير :

أولاً : إن رغبة لوك في إعلاء قضية التسامح جاءت على رغبة منه في سعيه إلى دحض ما برز من قضايا تمس الإنسان في حريته وكرامته وهذا صلب الحقوق الأساسية للإنسان، ومنعا للتعسف في الآراء الدينية وحب السيطرة مؤمنا كل الإيمان أن القضايا الدينية يتقبلها الإنسان بالقناعة العقلية كون الحقوق هي هبة من الله لنا، في حين أن التسامح التي يتكلم عنه لوك لا يحدث إلا من باب الحقوق الممنوحة من الله ولأبدى به أن لا يتسامح في خرقها من قبل السلطة أو الكنيسة في كونها حقوق، مثال على ذلك عندما يطلب من السلطة والكنيسة بالتسامح مع من غير ملتهم أو عقيدتهم أو دينهم، من باب عدم الطعن

في الذين هم على غير ملتهم أو دينهم فالواجب كل الواجب أن لا يطلب التسامح في هذا الشأن من قبل السلطة أو الكنيسة لان هذا حق من الله إلى جميع الناس في اختيار العقيدة أو الدين (لكم دينكم ولي دين)، فلماذا يطلب السماح في الحقوق الطبيعية، بل الواجب عليه أن يكف السلطة ورجال الدين من طمر حق المعتقد، لكل منا دينه وهو حر في ذلك كما تؤكد جميع الشرائع السماوية، إن محاولة لوك في التسامح هي ضد حرية المعتقد والدين والرأي والعقيدة لأنها تدفع للمطالبة بحرية الفعل وهذا يشيع الفوضى والاضطراب لأنها أساسا هي ليست مطالبة وإنما هو حق والواجب ليس المطلوب اكتسابه، بل وجب توفيره وتأمينه، فقد طرح لوك رأيه متسائلاً (إن المجتمع السياسي ليس مؤسساً إلا لتحقيق غاية وحيدة وهي تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية، أما عناية الإنسان بروحه وبالأمر السماوية التي لا تنتمي إلى الدولة ولا تخضع لها فإنها متروكة تماما للإنسان، ولذا فإن تأمين حياة الناس والأمر المتعلقة بهم في هذه الأمور هي من شأن الحاكم)^(٤٩) ، ويرى لوك ضرورة استخدام الحاكم للقانون لحساب الشعب، ولكن العكس ما بدئ، انه انحنى إمام القانون لكسب تسامح الحاكم مع شعبه مفرطاً بحقوق الشعب التي وهبها الله له ومنها الحرية، ويبدو أن لوك لم يشعر بضمانات تكفل انتشار الحقوق الطبيعية فأفكاره في التسامح الديني داخل انكلترا آنذاك جعلته مع إيمانه الكامل بالتسامح وفق رؤيته الخاصة، يصور لنا أن الحقوق أدنى من التسامح في حين أن توفير الحقوق الطبيعية هي أولى في إيجاد أرضية مناسبة للتسامح مستعرضاً ذلك حين أشار (ماذا يحدث لو أن الحاكم اعتقد أن له الحق في شن مثل هذه القوانين، وأنها من اجل الخير العام، وكان اعتقاد رعاياه على الضد من ذلك؟ من الذي يحكم بينهما؟ جوابي هو الله وحده)^(٥٠) ، في حين وجب عليه أن لا ينكر هذا الفعل على الحاكم في إي انتهاك للحقوق مهما كان الأمر مبرراً عندما زعم أن أمره إلى الله وفي يوم الحساب، لماذا هذا التقريط في الحق إمام التسامح بدافع الاستعباد، إن عدم مزاوله الحرية في المعتقدات هو في حد ذاته استعباد، ساعيا لوك عند الإجابة عليه بأن مطلبه أن العناية الأساسية والرئيسية لكل إنسان ينبغي أن تكون موجهة لروحه أولاً وللسلام ثانياً على الرغم من أن قلة من الناس تعتقد أن السلام هو كل شيء^(٥١) ، فإذا كانت الروح والسلامة هي المسلمة الأولى فلماذا الطلب في الصفح والتسامح أليس في ذلك طلباً لا حاجة له.

ثانياً : يأتي لوك مسلماً بان قوة الحاكم هي أعلى من هيئة القانون، فطلب التسامح هو إقرار بعدم مشروعيته الحقوق، لأنه يرى أن هناك نوعان من الخلاف بين الناس أحدهما متعلق بالقانون والآخر بالقوة، حيث افهمنا بان القانون هو أمر متعلق بقوة الحاكم، وبهذا فقد رفع لوك من سلطة الحاكم المدني وجعل مجال تدخل الحاكم في ما يؤمن السلام المدني وممتلكات الرعية من مال والأرواح على الحقوق الطبيعية، في حين حسم لوك لصالح الحاكم في تحديد علاقة الإنسان بدينه وبربه على وفق فرض حق الحاكم كون إرادته أقوى وينفذ ما يريد على حساب القانون وعلى حساب الحقوق الإلهية حيث أشار (ماذا يحدث عندما تنشأ خلافات دون أن يحسمها أحد القضاة وعندئذ يمكنك القول بأن على الحاكم أن يفرض إرادته لأنه الأقوى ثم ينفذ ما يريد، وهذا قول حق ولكن المشكلة لا تكمن في التشكك في هذا القول ولكن تكمن في القاعدة التي تفرض حق الحاكم في ذلك)^(٥٢) ، لا بل سعى لوك إلى الأكثر عندما طلب من

الحاكم عدم التسامح مع الآراء المضادة للمجتمع الإنساني أو مع القواعد الأخلاقية، إذا أين روح التسامح في رسالته عن التسامح، لان روح التسامح هو في احترام آراء غيره من أمور الدنيا والدين، فلا إمكان للأخلاق، إذا غالى الدين إلى حد نفي أساس كل الأخلاق^(٥٣)، وعليه فقد رسم لوك علاقة القوة بيد السلطة للوصول إلى قناعة مفادها أن قوة التسامح تكمن بعدم التسامح مع من يولي أمره إلى مفتي على غير ملته الحاكم معللاً ذلك انه يعيش وسط قوم يرفض حكومتهم بشكل واضح، فأى بشارة للتسامح الذي أسس لوك تسامحه (ومن السخرية أن يعلن الإنسان انه مسلم فقط من حيث الدين ولكنه فيما عدا ذلك فإنه يعلن انه مخلص لحاكم مسيحي في حين انه يقر في نفس الوقت بأنه يطيع مفتي القسطنطينية طاعة عمياء، الذي بدوره يخضع خضوعاً تاماً للإمبراطور العثماني ويشكل الدين حسب هواه، ولكن هذا المسلم الذي يعيش وسط المسيحيين يرفض حكومتهم بشكل واضح إذا أقر بان شخصا واحدا هو رئيس كنيسته والحاكم الأعلى للدولة)^(٥٤)، أن لوك وجهة صورة من عدم التسامح والتعصب في طرحه عن التسامح كان صالحها هو الدولة والكنيسة، لأنه يرى أن عدم تسامح الحاكم مع العقائد التي تتنافى مع الأخلاق الطيبة، فلا أرى خوفاً أو مبرراً على ما قدمه من خوف من ذلك لان العقائد السماوية لا تتنافى مع الأخلاق النبيلة، وكما يرى لوك عدم التسامح مع الكنائس التي تحفظ حقوق ما أسماهم بالمهرطقين أو لها ولاء أجنبي، وكما يرى عدم التسامح مع إي مذهب أو مله بحجة أن ولاءهم للمفتي أو البابا وهم يتأمرون علنياً على الحاكم، كما يرى عدم التسامح مع الملحد لان لا أمان له لان الملحد في ذاته يتنكر جميع المواثيق المدنية مع الآخرين فلا اعرف كيف بني حكمه في هذا فلا يمكن لنا الحكم والتعميم على أن الملحد لا يملك وعود وكيف، التعاطي مع التسامح إذا تم التعميم بعدم الوفاء والإخلاص، وإذا افترضنا بان الملحد امن بالله فهل يجوز له الإيمان بالله الطاعة والوفاء هذه قضية لا يمكن الحكم فيها على هذه المعطيات فقد اخفق لوك بالحكم فيها، وهو في هذا قد سجل مواقف مناهضة لحقوق الإنسان على كرهه للتسامح وليس حبه للتسامح بمعنى التسامح، كلنا بشر والكل معرض للخطأ فإذا زعمنا أن للتسامح حدود وحدود مشروطة لم يصحح التسامح يحمل معنى التسامح الحقيقي، فالحرية الدينية لا بد من حضورها الفعلي والعملي عند أي مفكر أو فيلسوف وإذا قصر في ذلك يعد أمراً مخزياً لأنه وقع في فخ التعصب والإقصاء الفكري، فهل يجوز أن تكون الحرية الدينية فارغة عن مضمونها الحقيقي إلا وهو الحرية الفكرية في الدين والمعتقد، وهل يجوز أن نمارسها على تحيز ملحوظ في تطبيقها لجميع قيم التسامح الديني، أن جون لوك لم يكن في تسامحه الديني والدنيوي متسامحاً متحرراً من القيود السياسية والدينية، على العكس من مفكري التنوير الأوروبي كجان جاك روسو الذي كانت له ميوله الدينية الواضحة، معتقدا بان العقائد الطبيعية البحتة لا تستند إلى الوحي بحسب رأيه وهذا جل الدين الطبيعي^(٥٥)، كما لا ينبغي أن نفهم منه أنه رفض للدين السماوي في حد ذاته، فهو رفض للكنيسة في شخصها فقط وعلى هذا لم يخالف فيها اتجاه الكنيسة رغم ما يعرف عنه من تقديس للعقل . إن الحرية الدينية عند الأديان تجاوزت ما عجز عنه لوك في الوصول ، فهي حرية مسؤولة تحترم مقدسات الآخرين ولا تضطهد أحداً على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، ولكن ضاقت هذه الحرية عند أصحاب نزعات التعصب والاستغلال الفكري التي لم يسلم منها لوك كداعية للحرية، لهذا أعتقد أن حرية التدين وعدمه أمر متروك للفرد، لان كل إنسان مسؤول إمام الله .

هوامش البحث

* - امثال (غروسيوس وبوفندورف)

- (١) امام ، امام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣٦
- (٢) لوك، جون، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي، سلسلة اخترنا لك، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، العدد ٨١، ص ١٥
- (٣) شتراوس ، ليو، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدجر ، الجزء الثاني، ترجمة محمود سيد احمد ، بمراجعة امام عبد الفتاح امام ، المشروع القومي للترجمة اشرف جابر عصفور ، القاهرة ، العدد ٨١٠ ، ط ١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٢
- (٤) امين ، احمد، قصة الفلسفة الحديثة، تصنيف زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٦ ، ص ١٩٧
- (٥) عبد الحميد، احمد فؤاد عبد الجواد، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٣٢٥
- (٦) لوك، جون، الحكومة المدنية، ص ١٧
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٠
- (٨) المصدر نفسه، ص ٣١
- (٩) شتراوس ، ليو ، وجوزيف كرويسي ، المصدر السابق، الجزء الثاني ، ص ٤٧
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦١
- (١١) رشوان، محمد مهران، تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية، دار قباء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٥-١٣٧
- (١٢) شتراوس ، ليو ، وجوزيف كرويسي ، المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٩-٥٠
- (١٣) لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى ابو سنه، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٩
- (١٤) القمودي ، سالم ، العدل والحرية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤
- (١٥) قرني ، عزت ، تأسيس الحرية مقدمة إلى أصوليات الإنسان ، دار قباء ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١-١٥٥
- (١٦) إبراهيم ، زكريا ، مشكلة الحرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠-٢٦
- (١٧) إسماعيل ، فضل الله محمد ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٧
- (١٨) لوك، جون، الحكومة المدنية، ص ٢٧
- (١٩) امين ، احمد ، قصة الفلسفة الحديثة ، ص ٢١٨
- (٢٠) الايراشي ، محمد عطية ، الاتجاهات الحديثة في التربية ، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٤٣ ، ص ١٦
- (٢١) لويد ، دينيس ، لويد ، دينيس، فكرة القانون ، ترجمة سليم الصويص ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٢٩
- (٢٢) لوك، جون، الحكومة المدنية، ص ٢٥
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦
- (٢٤) ابراهيم ، زكريا ، مشكلة الانسان، مكتبة مصر ، القاهرة ، بلا ، ص ١٧٠
- (٢٥) غروتوين ، برنار ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات بيروت- باريس ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٩

- (٢٦) عبود ، راتب ، نظريات التربية في عصر التنوير الفرنسي، ترجمة عبد الله المجيدل، الناشر دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٩٩٦ ، ص ٧٤
- (٢٧) قرني ، عزت ، طبيعة الحرية، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٥
- (٢٨) جوليفيه ، ريجيس ، المذاهب الوجودية، ترجمة فؤاد كامل ، مراجعة محمد عبد الهادي ابو ريده، دار الآداب ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨، ص١٦٨ ،
- (٢٩) خليل ، حامد ، مشكلات فلسفية، مطابع جامعة دمشق، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٩
- (٣٠) ابو العلا، وهبة طلعت، مشكلة الحرية بين الطرح التقليدي والوعي المعاصر المعاصر، الناشر منشأة المعارف، اسكندرية ، ٢٠٠١، ص٦، هامش الصفحة
- (٣١) صليبا، جميل ، المعجم الفلسفي ، الجزء الاول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢ ، ص٢٧١
- (٣٢) لوك، جون، رسالة في التسامح، ص ١٩
- (٣٣) امين ، احمد ، قصة الفلسفة الحديثة ، ص٢١٨
- (٣٤) لوك، جون، رسالة في التسامح ، ص ٢٠
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١
- (٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢
- (٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤
- (٤٠) شتراوس ، ليو ، وجوزيف كرويسي ، المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص ٥٠
- (٤١) لوك، جون، رسالة في التسامح ، ص ٢٤
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤-٢٧
- (٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧
- (٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨-٢٩
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٠
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٣١
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٣
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٤
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٥
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٥٥
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٥
- (٥٣) برييه ، اميل ، تاريخ الفلسفة، الجزء الخامس، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص ١٨٩
- (٥٤) لوك، جون، رسالة في التسامح ، ص ٥٧
- (٥٥) العوا ، عادل ، المذاهب الاخلاقية، الجزء الثاني ، جامعة دمشق ، ط٣ ، ١٩٦٤ ، ص ٤٣٣

المصادر :

- ١- ابراهيم ، زكريا، مشكلة الانسان ، مكتبة مصر ، القاهرة ، بلا
- ٢- إبراهيم ، زكريا، مشكلة الحرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٣
- ٣- ابو العلا، وهبة طلعت، مشكلة الحرية بين الطرح التقليدي والوعي المعاصر ، الناشر منشأة المعارف ، اسكندرية ، ٢٠٠١
- ٤- إسماعيل، فضل الله محمد، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠١
- ٥- الابراشي ، محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التربية ، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ط١ ، ١٩٤٣
- ٦- العوا ، عادل، المذاهب الأخلاقية ، الجزء الثاني ، جامعة دمشق ، ط٣ ، ١٩٦٤
- ٧- القمودي ، سالم، العدل والحرية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٦
- ٨- إمام ، إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥
- ٩- أمين ، احمد ، قصة الفلسفة الحديثة ، تصنيف زكي نجيب محمود ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٣٦
- ١٠- برهيه، اميل، تاريخ الفلسفة، الجزء الخامس، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣
- ١١- جوليفيه ، ريجيس، المذاهب الوجودية ، ترجمة فؤاد كامل ، مراجعة محمد عبد الهادي ابو ريده، دار الآداب ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨
- ١٢- خليل ، حامد ، مشكلات فلسفية ، مطابع جامعة دمشق، ط١ ، ١٩٨٤
- ١٣- رشوان ، محمد مهران، تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية ، دار قباء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨
- ١٤- شتراوس ، ليو، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدجر ، الجزء الثاني، ترجمة محمود سيد احمد ، بمراجعة امام عبد الفتاح امام ، المشروع القومي للترجمة اشرف جابر عصفور ، القاهرة ، العدد ٨١٠ ، ط١ ، ٢٠٠٥
- ١٥- صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢
- ١٦- عبد الحميد، احمد فؤاد عبد الجواد، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨
- ١٧- عبود ، راتب، نظريات التربية في عصر التنوير الفرنسي، ترجمة عبد الله المجيدل، الناشر دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٩٩٦

- ١٨- غروتويزن ، برنار ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات بيروت- باريس ، ط١ ، ١٩٨٢
- ١٩- قرني ، عزت ، طبيعة الحرية، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢
- ٢٠- قرني ، عزت، تأسيس الحرية مقدمة إلى أصوليات الإنسان ، دار قباء ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢
- ٢١- لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى ابو سنه، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٩٧
- ٢٢- لوك ، جون،الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، سلسلة اخترنا لك، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، تسلسل ٨١
- ٢٣- لويد، دينيس، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد٤٧، نوفمبر ١٩٨١
-